

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٣

بإضافة مصنع السجلاي للأسلحة والذخيرة إلى الجدول المرافق
للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ في شأن
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن إحرار الأسلحة والذخائر
وحيازتها والمعدل بالقوانين رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ورقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٦
ورقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٤٧٨ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة المصرية
العامة للصناعات الحربية ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١
المشار إليه مصنع السجلاي للأسلحة والذخيرة بالإسكندرية .

مادة ٢ - تلغى تصاريح الصناعات والمنشآت المبينة فيما بعد :

(١) مصانع الشركة المصرية الإيطالية (جلال أحمد منسى وشركاه)
بالمطرية .

(٢) مصانع فتح الله محمود فتحي بنى سويف .

(٣) مصانع محمد أحمد منسى للأسلحة والذخيرة بدمياط .

مادة ٣ - يضم مصنع السجلاي للأسلحة والذخيرة المشار إليه في المادة
الأولى للتؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية وتطبق عليه وعلى العاملين
به كآلة النظم واللوائح والقوانين السارية بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات
الحربية .مادة ٤ - يصدر وزيراً الحربية والداخلية القرارات اللازمة لتنفيذ
هذا القانون .مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٣ (٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٣

بإضافة بعض الشركات والمنشآت إلى الجدول الملحق

بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛